

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

حماية الحريات النقابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

يلاحظ أن قطاع العدل يشهد بين الفينة والأخرى تنظيماً أشكال احتجاجية من طرف مختلف الهيئات النقابية الممثلة لموظفي القطاع.

ونظراً لما يحظى به العمل النقابي من حماية ودسترة سواء في التشريعات الوطنية أو في المواثيق الدولية، إلا أنه يلاحظ حصول تضيق على بعض التمثيليات النقابية من خلال التمييز ضدها وضد أعضائها ومنخرطيها خاصة على مستوى التعامل مع أشكالها النضالية التي تخوضها دفاعاً عن ملفها المطلي.

لذلك نسألكم السيد الوزير المحترم عما يلي:

- كم عدد الاضرابات التي شهدتها القطاع منذ فاتح يناير 2020 إلى 8 مارس 2021، وما هي الهيئات الداعية إليه؟

- كم عدد الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات ومختلف الأشكال الاحتجاجية الأخرى التي نفذتها كل هيئة نقابية على حدة بمختلف محاكم المملكة؟

- كيف تعاملت إدارتكم مع مختلف هذه الأشكال الاحتجاجية لا سيما على مستوى توجيه الاستفسارات للمشاركين فيها، وهل تم استفسار الجميع بغض النظر عن الهيئات النقابية الداعية للاحتجاج أم هناك تمييز على أساس الانتماء النقابي؟

- وما هي خطوات وزارتكم التي تنوي تنفيذها لتعزيز حماية العمل النقابي بقطاع العدل وفق ما يفرضه الدستور وتفرضه مقتضيات الاتفاقية الدولية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

ماء العينين ءامنة، الزويتن محمد